Al-imad Journal of Humanities and Applied Sciences (AJHAS)
مجلة العماد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
ISSN: 3106-0323
Volume 2 – Issue 2 – 2026
Pages 548-568

Deletion and Estimation in Books on the Parsing (I'rab) of the Noble Quran: An Analytical Approach to Syntactic Disagreement between the Basran and Kufan Schools

Dr. Abdul Monem Muhammad Abdul Qadir Ali *
Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya
*Corresponding: a5o4bid2@gmail.com

الحذف والتقدير في كتب إعراب القرآن الكريم: مقاربة تحليلية للخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين

د.عبد المنعم امحمد عبد القادر علي *
الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

Received: 29-06-2026; Accepted: 01-08-2026; Published: 20-08-2026

Abstract:
This study examines ellipsis and syntactic estimation in works devoted to the grammatical analysis of the Qur'an, considering them among the principal interpretive mechanisms employed by Arab grammarians to account for syntactic structures and to explain constructions that may appear inconsistent with established grammatical rules. The study aims to investigate the nature of ellipsis and estimation in Qur'anic grammatical analysis and to identify the methodological foundations underlying the disagreements between Basran and Kufan grammarians in selected cases involving omitted elements or syntactic interpretation. It also examines how authors of Qur'anic grammatical works presented, evaluated, and preferred among these competing analyses. The study adopts a descriptive, analytical, and comparative approach based on selected examples from works on Qur'anic meanings and grammar, Qur'anic parsing, exegesis, and Arabic grammar. The analysis indicates that ellipsis and estimation did not constitute a uniform procedure among grammarians; rather, their use varied according to different conceptions of analogy and linguistic attestation, the scope of ellipsis in Arabic usage, and the extent to which syntactic estimation was considered necessary. The study further demonstrates that authors of Qur'anic grammatical works did not merely reproduce earlier disagreements, but often critically assessed competing interpretations and preferred analyses that were more consistent with context and meaning and less dependent on excessive grammatical speculation. The study concludes that examining ellipsis and estimation provides significant insight into the methodologies underlying Qur'anic grammatical interpretation and that grammatical disagreement in this field cannot always be reduced to a simple Basran–Kufan dichotomy, since several cases reveal individual positions that transcend traditional school boundaries.

Keywords: Ellipsis, Syntactic Estimation, Grammatical Interpretation, Qur'anic Grammar, Basran Grammarians, Kufan Grammarians, Grammatical Disagreement.

الملخص
يتناول هذا البحث ظاهرة الحذف والتقدير في كتب إعراب القرآن الكريم، بوصفها إحدى أبرز الآليات التي اعتمد عليها النحاة في تفسير البنية التركيبية للآيات وتوجيه ما قد يبدو مخالفًا للقواعد المقررة في الصناعة

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

النحوية. ويهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة الحذف والتقدير في الدرس الإعرابي القرآني، وبيان الأسس التي قام عليها اختلاف البصريين والكوفيين في عدد من المسائل التي استدعت تقدير محذوف أو تأويل تركيب، مع الوقوف على كيفية تعامل أصحاب كتب إعراب القرآن مع تلك الآراء وتقويمهم لها وترجيح بعضها على بعض. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن، من خلال استقراء نماذج مختارة من كتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب إعراب القرآن، ومصنفات التفسير والنحو، ثم تحليلها في ضوء أصول الاحتجاج النحوي ومقتضيات السياق القرآني. وتبين الدراسة أن الحذف والتقدير لم يكونا إجراءً واحدًا مطردًا عند النحاة، بل اختلفت دوافعهما ومسوغاتهما باختلاف تصور المدارس النحوية لعلاقة السماع بالقياس، ومدى اتساع العربية في الحذف، وحدود اللجوء إلى التقدير. كما تكشف النماذج المدروسة أن أصحاب كتب إعراب القرآن لم يقتصروا على نقل الخلاف، بل مارسوا نوعًا من التقويم والترجيح، وغالبًا ما مالوا إلى التقدير الذي ينسجم مع السياق والمعنى ويقلل من التكلف. وينتهي البحث إلى أن دراسة الحذف والتقدير تكشف جانبًا مهمًا من المنهج النحوي في قراءة النص القرآني، وأن الخلاف فيه لا ينبغي اختزاله دائمًا في ثنائية البصريين والكوفيين؛ إذ تظهر في عدد من المسائل اتجاهات فردية وتفسيرات تتجاوز الحدود المدرسية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: لحذف، التقدير، التأويل النحوي، إعراب القرآن، البصريون، الكوفيون، الخلاف النحوي.

المقدمة

يحتل إعراب القرآن الكريم منزلة بارزة في تاريخ الدرس النحوي العربي؛ إذ أسهمت الحاجة إلى بيان وجوه تركيب النص القرآني وتوجيه دلالاته في نشأة طائفة واسعة من المصنفات التي جمعت بين التفسير والإعراب واللغة والنحو. ولم يكن عمل أصحاب هذه المصنفات مقصورًا على ضبط أواخر الكلمات أو بيان الوظائف الإعرابية الظاهرة، وإنما تجاوز ذلك إلى معالجة المواضع التي تتعدد فيها الاحتمالات التركيبية، أو التي يبدو فيها ظاهر اللفظ محتاجًا إلى تقدير أو تأويل يفسر علاقاته النحوية والدلالية.

ويأتي الحذف والتقدير في مقدمة الوسائل التي وظفها النحاة في هذا المجال؛ فالحذف ظاهرة معروفة في العربية، تتيح للمتكلم الاستغناء عن بعض عناصر التركيب متى قام السياق أو القرينة مقامها، غير أن الإشكال يبدأ حين يتحول التقدير من تفسير لما يقتضيه التركيب إلى وسيلة لإخضاع النص لقاعدة نحوية مقررة. ومن هنا نشأ جانب من الخلاف بين النحاة حول مدى جواز الحذف، ونوع العنصر المحذوف، والقرينة الدالة عليه، وما إذا كان تقديره ضرورة يقتضيها التركيب أو تأويلًا يمكن الاستغناء عنه بحمل الكلام على وجه من وجوه الاستعمال العربي.

وقد كشفت كتب إعراب القرآن عن نماذج متعددة لهذا الخلاف؛ فمنها ما يتعلق بحذف الأسماء، ومنها ما يرتبط بحذف الأفعال أو الجمل، ومنها ما يتصل بالحروف والمتعلقات. ويظهر في هذه المسائل اختلاف بين البصريين والكوفيين في تقدير المحذوف وتحديد العامل وتفسير البنية التركيبية، كما تظهر مواقف أخرى لا تنضبط بصورة تامة إلى الانتماء المدرسي، وهو ما يجعل دراسة هذه الظاهرة مجالًا مناسبًا للكشف عن طبيعة التفكير النحوي في التعامل مع النص القرآني.

وتنبع مشكلة البحث من ملاحظة أن الدراسات التي تتناول الحذف في إعراب القرآن قد تنشغل أحيانًا بجمع صور الحذف وتعدادها، دون أن تمنح الخلاف النحوي الناشئ عنها قدرًا كافيًا من التحليل؛ لذلك يسعى هذا البحث إلى تجاوز مجرد العرض إلى دراسة الأسس التي تحكمت في اختلاف النحاة، والكشف عن موقف أصحاب كتب إعراب القرآن من هذه الاتجاهات، ومدى اعتمادهم على السياق والمعنى والسماع والقياس في الترجيح بينها.

وتتحدد أسئلة البحث في جملة من التساؤلات، من أبرزها: ما طبيعة الحذف والتقدير في كتب إعراب القرآن الكريم؟ وما أهم صور الاختلاف بين البصريين والكوفيين في تقدير المحذوف؟ وما المعايير التي اعتمدها أصحاب كتب الإعراب في قبول هذه التقديرات أو ردها؟ وهل كان الخلاف في جميع المسائل خلافًا مذهبيًا بين المدرستين، أم أن بعضه يرجع إلى اجتهادات فردية؟ وما أثر السياق والمعنى في ترجيح وجه إعرابي على آخر؟

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويهدف البحث إلى تحليل هذه المسائل من خلال نماذج مختارة من كتب إعراب القرآن، وبيان طرائق النحاة في التعامل مع الحذف والتقدير، والكشف عن وجوه الاتفاق والاختلاف بينهم، مع تقويم التقديرات التي عرضها أصحاب تلك الكتب في ضوء السياق القرآني والاستعمال العربي. كما يهدف إلى إبراز القيمة المنهجية لكتب إعراب القرآن بوصفها مصدرًا مهمًا لرصد تطور التفكير النحوي وتداخل المباحث الإعرابية مع الدلالة والتفسير.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ إذ يقوم أولًا على وصف الظاهرة في مصادرها، ثم تحليل النماذج المختارة ومقارنة الاتجاهات المختلفة فيها، مع الإفادة من المنهج التاريخي عند الحاجة إلى تحديد أصول بعض الآراء ونسبتها إلى أصحابها. ولم يتجه البحث إلى استقصاء جميع مسائل الحذف الواردة في كتب الإعراب، وإنما اقتصر على نماذج تمثل أنماطًا مختلفة من الخلاف، بما يحقق التوازن بين عمق التحليل وحجم البحث.

وتنبع أهمية البحث من كونه يتناول ظاهرة تقع عند نقطة التقاء النحو بالتفسير والدلالة؛ فالتقدير النحوي لا يتصل بالبنية الإعرابية وحدها، بل قد يترتب عليه اختلاف في فهم المعنى وتحديد العلاقات بين عناصر النص. ومن ثم فإن الكشف عن معايير النحاة في اللجوء إلى الحذف والتقدير يمكن أن يسهم في فهم جانب من مناهجهم في قراءة النص القرآني، كما يمكن أن يوضح أن الخلاف النحوي لم يكن دائمًا صراعًا بين مدرستين متقابلتين، بل كان في بعض المواضع خلافًا في الاجتهاد والتفسير والترجيح.

أما الدراسات السابقة، فإن المادة التي اعتمد عليها البحث الأصلي تكشف حضور ظاهرة الحذف والتقدير في عدد من كتب معاني القرآن وإعرابه وكتب الإعراب والتفسير، إلا أن المعالجة هنا تتجه إلى بناء صورة تحليلية للخلاف النحوي من خلال المقارنة بين الآراء وربطها بمعايير الترجيح التي اعتمدها أصحاب كتب الإعراب، بدل الاقتصار على استعراض الأقوال. ومن ثم تتمثل إضافة البحث في الجمع بين دراسة الظاهرة نفسها ودراسة المنهج الذي أنتج اختلاف التقديرات حولها.

وينتظم البحث، بعد هذه المقدمة، في تمهيد يتناول مفهوم الحذف والتقدير وصلتهما بالتأويل النحوي، ثم أربعة مباحث تتناول الحذف والتقدير في الأسماء، وفي الأفعال والجمل، وفي الحروف والمتعلقات، ثم أثر هذه الظاهرة في الخلاف بين البصريين والكوفيين، يعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد:

الحذف والتقدير وعلاقتهما بالتأويل النحوي

يعد الحذف من الظواهر الأسلوبية والتركيبية التي عرفت بها العربية، إذ لا يلزم في بعض السياقات أن يصرح المتكلم بجميع عناصر التركيب، متى كانت القرينة كافية للدلالة على العنصر المحذوف. وقد تعامل النحاة مع هذه الظاهرة بوصفها جزءًا من سنن الاستعمال العربي، غير أن تحديد مواضع الحذف وضوابطه أثار جملة من المسائل التي اختلفوا فيها، ولا سيما حين يكون تقدير المحذوف وسيلة لتفسير تركيب يحتمل أكثر من وجه.

والتقدير، في اصطلاح الدرس النحوي، هو إضمار عنصر أو معنى يرى النحوي أن التركيب يقتضيه، وإن لم يكن ذلك العنصر ملفوظًا به. ومن هنا نشأت صلة وثيقة بين الحذف والتقدير؛ فالحذف يتعلق بغياب العنصر من البنية الظاهرة، بينما يتعلق التقدير بإعادة بناء ذلك العنصر في التحليل النحوي أو الدلالي. وقد يستدعي الإعراب تقدير فعل أو اسم أو حرف أو جملة، وقد يكون هذا التقدير مستندًا إلى قرينة ظاهرة، وقد يكون نتيجة لمقتضى قاعدة نحوية.

وتظهر أهمية هذه المسألة بصورة أوضح في إعراب القرآن الكريم؛ لأن النحوي يتعامل مع نص ثابت لا يجوز تغيير ألفاظه أو افتراض الزيادة والنقص فيه على نحو يخل ببنيته، ولذلك كان عليه أن يوازن بين مقتضى القاعدة وبين ما يحتمله الاستعمال العربي والسياق القرآني. وقد انعكس هذا التوازن في اختلاف النحاة في عدد من المواضع؛ فبعضهم لجأ إلى تقدير المحذوف، وبعضهم حاول حمل التركيب على ظاهره أو على وجه من وجوه الاتساع اللغوي.

ويظهر من المادة المدروسة أن الخلاف في الحذف والتقدير لم يكن على صورة واحدة؛ فقد يكون الخلاف في وجود المحذوف أصلًا، أو في تحديده، أو في العامل فيه، أو في موقعه الإعرابي، أو في مدى جواز

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حذفه. وقد عرضت كتب إعراب القرآن عددًا من هذه المسائل، ونقلت أقوال سيبويه والفراء والكسائي والزجاج والنحاس ومكي بن أبي طالب والعكبري وغيرهم، ثم ناقشت بعضها ورجحت وجهًا على آخر. ففي بعض المواضع مال أصحاب الإعراب إلى رأي سيبويه لما رأوا فيه بعدًا عن التكلف، كما يظهر في بعض مسائل حذف المتعلقات.

كما أن المادة تكشف أن الحذف عند بعض النحاة لم يكن مجرد وسيلة لإقامة القاعدة، بل كان مرتبطًا بالسياق والدلالة؛ ففي مسألة حذف جواب «لو» مثلًا نُقل أن ترك الجواب قد يكون مفهومًا من السياق، وأن الحذف يكون مستساغًا متى دل عليه دليل، وهو اتجاه وجد قبولًا لدى بعض أصحاب كتب الإعراب. وهذا يكشف أن القرينة والسياق كانا عنصرين حاضرين في تقدير المحذوف.

ومن هنا يمكن النظر إلى الحذف والتقدير في كتب إعراب القرآن باعتبارهما مجالًا لاختبار المنهج النحوي نفسه؛ إذ تكشف طريقة النحوي في تقدير المحذوف عن موقفه من السماع والقياس، وعن درجة قبوله لاتساع العربية، وعن مقدار اعتماده على المعنى والسياق. كما أن اختلاف النحاة في بعض المواضع لا يمثل بالضرورة خلافًا مذهبيًا خالصًا؛ فقد نص البحث الأصلي في إحدى المسائل على أن الخلاف يبدو فرديًا لا مذهبيًا، مع ترجيح رأي سيبويه لابتعاده عن التكلف.

وبذلك يمثل الحذف والتقدير مدخلًا مناسبًا لدراسة التفاعل بين البنية النحوية والمعنى في كتب إعراب القرآن، كما يسمح بتجاوز التصنيف المدرسي المبسط إلى الكشف عن طبيعة الاجتهاد الذي مارسه النحاة في تفسير النص القرآني وتوجيه وجوهه الإعرابية.

المبحث الأول:

الحذف والتقدير في الأسماء

يُعدّ الحذف في الأسماء من أبرز مظاهر التأويل النحوي التي حضرت في كتب إعراب القرآن الكريم؛ إذ لجأ النحاة إلى تقدير بعض العناصر الاسمية حين رأوا أن انتظام التركيب أو استقامة الوجه الإعرابي يقتضي تقديرها. ولم يكن هذا التقدير على درجة واحدة من الاتفاق؛ فقد اختلف النحاة في نوع المحذوف، وفي جواز حذفه، وفي القرينة الدالة عليه، كما اختلفوا في مدى الحاجة إلى التقدير أصلًا. وتكشف هذه المسائل عن تباين واضح في طرائق النظر إلى العلاقة بين ظاهر التركيب والقواعد النحوية والسماع العربي.

أولًا: حذف الموصول

من المسائل التي تكشف بوضوح عن اختلاف البصريين والكوفيين مسألة حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته، وقد ارتبطت هذه المسألة بقوله تعالى :﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (الصافات، الآية 164) .

نقلت كتب إعراب القرآن أن الكوفيين ذهبوا إلى تقدير محذوف قبل الجملة، فجعلوا المعنى: «وما لنا من له مقام»، ثم حذف الموصول وأبقيت صلته ، ونقل القيسي هذا التقدير عن الكوفيين، غير أنه وصفه بالبعد؛ لأن فيه حذف الموصول مع بقاء الصلة ، (القيسي ، د.ت.، 2/ 244). كما نقل أبو حيان جواز حذف الموصول عن الكوفيين والبغداديين وابن مالك، في حين نُسب إلى البصريين منع ذلك إلا في الضرورة. (أبو حيان الأندلسي، 1992، 1/ 554–555).

أما سيبويه وأصحابه فحملوا التركيب على أن ﴿مِنَّا﴾ صفة لموصوف محذوف، والتقدير: «ما منا أحدٌ إلا له مقام معلوم»، فالموصوف المحذوف مبتدأ، والجملة بعد ﴿إِلَّا﴾ خبر عنه. واستدل سيبويه على هذا النوع من الاستعمال بما سمعه من العرب، فقال: «ما منهما مات حتى رأيته»، يريد: «ما منهما واحد مات». (سيبويه، 1988م ، 1/ 375).

ويظهر من هذا الخلاف أن المسألة لا تتعلق بمجرد إمكان الحذف، وإنما تتصل بحدود ما يجوز للنحوي أن يحذفه مع بقاء ما يتصل به من عناصر التركيب. فالبصريون حاولوا تفسير الآية بما يوافق أصلهم في عدم حذف الموصول وترك صلته، في حين وسّع الكوفيون دائرة الحذف اعتمادًا على ما رأوه من إمكان فهم المحذوف من السياق.

وقد مال بعض أصحاب كتب إعراب القرآن إلى استبعاد التخريج الكوفي لما يتضمنه من تقدير الموصول المحذوف، ورأوا أن الوجه القائم على تقدير الموصوف أقرب إلى الصناعة النحوية. غير أن النظر في

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

شواهد العربية التي استند إليها سيبويه يبين أن تقدير المحذوف لا ينبغي أن يُرفض لمجرد وجوده، ما دام له نظير في الاستعمال العربي الموثوق.
ومن ثم فإن الأقرب في هذه المسألة أن الخلاف لا ينبغي أن يحمل على مجرد مقابلة مذهبية بين البصريين والكوفيين؛ لأن جوهره يتعلق بمقدار التوسع المقبول في الحذف، وبالقرينة التي تجعل المحذوف مفهومًا من السياق. كما أن استناد سيبويه إلى السماع يجعل موقفه قائمًا على أصل لغوي، لا على مجرد المحافظة على قاعدة مدرسية.

ثانيًا: حذف المبتدأ

يكثر تقدير المبتدأ المحذوف في كتب إعراب القرآن، ولا سيما في المواضع التي يأتي فيها الخبر أو ما يشبه الخبر دون أن يظهر المبتدأ في اللفظ. ومن أبرز النماذج قوله تعالى :﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (الرعد، الآية 11)، وكذلك قوله تعالى :﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق، الآية 17) .
وفي الآية الأخيرة وقع الخلاف في مجيء ﴿قَعِيدٌ﴾ مفردًا مع أن المذكور اثنان. ونقل النحاس أن مذهب سيبويه والكسائي تقدير الكلام: «عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد»، فحذف أحد الخبرين لدلالة الأول عليه ، أما الأخفش والفراء فحملا ﴿قَعِيدٌ﴾ على أنه لفظ مفرد يؤدي معنى الاثنين وأكثر منهما. ونقل عن محمد بن يزيد المبرد تقدير آخر يقوم على جعل الخبر الأول كافيًا، ثم عطف ما بعده عليه. (النحاس، 1977م، 3/ 216)
ويكشف هذا المثال أن حذف المبتدأ أو الخبر لا يكون دائمًا مقصودًا لذاته، بل قد يكون نتيجة لاتساع العربية في الاكتفاء بأحد أجزاء التركيب لدلالة السياق عليه. وقد استند سيبويه في تقرير هذا النوع من الاستعمال إلى شواهد من كلام العرب، مما يؤكد أن التقدير النحوي عنده لم يكن منفصلًا عن السماع.
ومن النماذج الأخرى قوله تعالى :﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ (البقرة، الآية 234)، حيث اختلف النحويون في توجيه ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾.
نقل النحاس أن من أحسن الأوجه ما ذهب إليه أبو العباس المبرد، إذ قدّر: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا، أزواجهم يتربصن بأنفسهن»، فحذف المبتدأ »أزواجهم «لدلالة ما تقدم عليه. (النحاس، 1977م ، 1/ 269). وهذا التقدير يجعل الجملة الثانية مستقلة في تركيبها، ويزيل الإشكال الناشئ عن عود الضمير واتصال الجملة السابقة بها.
ويظهر من هذا المثال أن التقدير لا ينبغي أن يُقبل لمجرد إمكانه، بل ينبغي أن تؤيده قرينة لفظية أو معنوية. وقد رجّح البحث الأصلي هذا الوجه وعدّ حذف المبتدأ في مثل هذا الموضع أقرب إلى طبيعة العربية، لأن المتقدم في السياق يوفر القرينة الكافية لفهم المحذوف.
والذي يترجح أن حذف المبتدأ في هذه المواضع من الحذف الذي يسوغه السياق، ولا سيما حين يكون المحذوف معلومًا من المذكور قبله. ومن ثم فإن تقديره لا يمثل تكلفًا في التأويل، بل يكشف عن طبيعة العربية التي تتيح حذف ما دل عليه السياق.

ثالثًا: حذف الفاعل

تظهر مسألة حذف الفاعل في قوله تعالى :﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ (يوسف، الآية 35) .
ذهب سيبويه إلى أن فاعل ﴿بَدَا﴾ محذوف، وأن ما بعده لا يقوم مقام الفاعل؛ لأن الجملة لا تكون فاعلًا عنده، والتقدير عنده قائم على مصدر دل عليه الفعل. وقد نقل سيبويه في *الكتاب* أن المعنى: «بدا لهم بدوٌّ»، ثم جاء القول ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ مفسرًا لذلك. (سيبويه، 1988م ، 1/ 456).
أما المبرد فذهب إلى أن الفاعل مصدر يدل عليه الفعل، وقدّر: «بدا لهم بداء»، واستشهد على ذلك بقول الشاعر: «بدا لك من تلك القلوص بداء». (النحاس ،1977م ، 141/2) ، ونُقل هذا الوجه أيضًا عن أبي البركات الأنباري، في حين نُسب إلى الكسائي القول بأن الفاعل محذوف وتقديره: «بدا لهم رأي». (الأنباري، 1969م ، 41/2) .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما القول بأن الجملة نفسها ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ هي الفاعل، فقد نسب إلى أصول الكوفيين، إلا أن السفاقسي أنكره، واحتج بأن الفاعل لا يحذف عند البصريين على هذا الوجه. كما اختار أبو حيان وجهًا آخر، فذهب إلى أن الفاعل ضمير يعود إلى «السجن»، أي: «ظهر لهم حبسه». (أبو حيان الأندلسي، 1992م ، 6/ 274).

وتكشف هذه المسألة عن أن الخلاف في الحذف لا ينفصل عن تصور النحوي لطبيعة الفاعل وإمكان وقوع الجملة موقع الاسم. كما تكشف عن أهمية نسبة القول إلى صاحبه؛ إذ إن البحث في النصوص الأصلية لسيبويه أظهر أن نسبة القول إليه على أن الجملة تنوب عن الفاعل تحتاج إلى تدقيق، لأن النص الذي أثبته محقق *الكتاب* يدل على أنه يجعل الفاعل مصدرًا مضمرًا، ولا يجعل الجملة فاعلًا. (سيبويه، 1988م ، 3/ 110).

ومن هنا يتبين أن التقدير في هذه الآية لم يكن مجرد معالجة شكلية لموقع الفاعل، وإنما كان مرتبطًا بأصل نحوي أعمق يتعلق بطبيعة الفاعل وما يجوز أن ينوب عنه. وهذا ما يفسر تعدد التخريجات بين المصدر المضمر، والفاعل المحذوف، والضمير، والجملة.

رابعًا: حذف المفعول به

من صور الحذف الاسمي أيضًا حذف المفعول به، ومن أبرز أمثلته قوله تعالى :﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾ (آل عمران، الآية 35) .

ذهب أبو جعفر النحاس إلى أن ﴿مُحَرَّرًا﴾ يمكن أن تكون حالًا أو نعتًا لمفعول به محذوف، والتقدير: «نذرت لك ما في بطني غلامًا محررًا». ونُسب هذا الوجه إلى مكي بن أبي طالب وأبي البركات الأنباري، كما ناقشه أبو البقاء العكبري. (النحاس، 1977م ، 1/ 324؛ القيسي ، د.ت.، 1/ 136؛ الأنباري، 1969م ، 1/ 200؛ العكبري، 1976م ، 1/ 254).

وذهب أبو حيان إلى وجه آخر، فحمل ﴿مُحَرَّرًا﴾ على المصدر أو على وجه يرتبط بحذف المضاف، وقدّر معنى قريبًا من «نذر تحرير». (أبو حيان الأندلسي، 1992م ، 3/ 115).

أما الزجاج فقد اتجه إلى تخريج مختلف يقوم على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، ففسر معنى ﴿مُحَرَّرًا﴾ بما يدل على جعل ما في البطن خادمًا متعبدًا. (الزجاج، 1988م ، 1/ 401).

والذي يظهر من هذه الأوجه أن تقدير المفعول به ليس متساوي القوة في جميع التخريجات ؛ فكلما كان المحذوف ظاهر الدلالة من السياق، كان التقدير أقرب إلى القبول؛ ولذلك يميل الوجه الأول إلى القوة من جهة السياق؛ لأن النذر يتوجه إلى ما في البطن، وتقدير «غلامًا» يوضح المراد من وصفه بـ«محررًا» دون حاجة إلى تحميل التركيب تقديرًا بعيدًا.

خامسًا: حذف المفعول لأجله

يتصل الحذف الاسمي كذلك بتقدير المضاف في المصادر المؤولة، ومن ذلك قوله تعالى :﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (سورة النساء، الآية 176) .

اختلف النحويون في توجيه ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾؛ فنقل البحث عن الفراء والكسائي أن المعنى: «لئلا تضلوا»، على تقدير حذف »لا«، وهو ما ينسجم مع اتجاههما في بعض المواضع إلى جواز حذفها إذا دل السياق عليها. (الفراء، 1980م ، 1/ 297).

غير أن هذا الوجه لم يقبله البصريون؛ لأن »لا «النافية لا تحذف عندهم في مثل هذا الموضع. وذهب المبرد وجماعة من البصريين إلى تقدير مضاف محذوف، فجعلوا المعنى: «كراهة أن تضلوا»، أي بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. (الزجاج، 1988م ، 2/ 137؛ النحاس، 1977م ، 1/ 447).

وقد رجّح البحث الأصلي مذهب المبرد وجماعة البصريين؛ لأن حذف المضاف أشيع في كلام العرب من حذف »لا «النافية، ولأن هذا التقدير لا يحتاج إلى إسقاط حرف له دلالة في أصل التركيب.

وهذه المسألة ذات أهمية خاصة في دراسة الخلاف البصري الكوفي؛ لأنها تكشف أن اختلاف المدرستين قد ينشأ من اختلافهما في نوع المحذوف لا في أصل الاعتراف بالحذف؛ فكلا الاتجاهين لجأ إلى التقدير، لكن أحدهما قدر حرفًا، والآخر قدر اسمًا. ومن ثم فإن معيار الترجيح ينبغي أن يقوم على مدى موافقة التقدير للسماع العربي وقوة القرينة، لا على الانتماء المدرسي وحده.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سادسًا: حذف المنادى

ومن النماذج التي يتصل فيها الحذف بالأسماء قوله تعالى :﴿وَقَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا﴾ (يس، الآية 52) .

اختلف النحويون في توجيه ﴿يَا وَيْلَنَا﴾؛ فذهب بعضهم إلى أن »ويل «منادى مضاف، و**«نا»** مضاف إليه، بينما ذهب آخرون إلى تقدير منادى محذوف، وجعل »ويلنا «مصدرًا، والتقدير: «يا هؤلاء، ويلًا لنا». ونسب البحث هذا الوجه إلى مذهب البصريين.

ويكشف هذا المثال أن التقدير قد يتجاوز حذف عنصر من الجملة إلى حذف عنصر من تركيب النداء، وأن القرينة السياقية هي التي تسمح بتعيين المحذوف. غير أن الوجه الذي لا يحتاج إلى تقدير منادى محذوف يظل أقرب من حيث الاقتصاد التركيبي، ما لم تقم قرينة قوية تدعو إلى خلافه.

خلاصة المبحث

يتضح من النماذج السابقة أن الحذف والتقدير في الأسماء يمثلان مجالًا واسعًا للتفاعل بين القاعدة النحوية والسماع والسياق والمعنى .وقد اختلف النحاة في نوع المحذوف ومسوغات حذفه، إلا أن الخلاف لم يكن دائمًا منضبطًا بالانتماء إلى المدرسة البصرية أو الكوفية؛ إذ نجد أحيانًا اتفاقًا بين أفراد من المدرستين، كما نجد آراء مستقلة لا يمكن ردها إلى أصل مذهبي واحد.

وتكشف الدراسة كذلك أن أقوى التقديرات هي التي تستند إلى قرينة واضحة، ويكون لها نظير في كلام العرب، ولا تؤدي إلى تكثير المحذوفات أو تحميل النص ما لا يحتمله. أما التقدير الذي ينشأ لمجرد المحافظة على قاعدة مجردة، مع إمكان تفسير التركيب من غيره، فيظل أضعف من الوجه الذي يجمع بين سلامة الصناعة وقوة الدلالة.

وعليه، فإن الحذف في إعراب القرآن الكريم لا ينبغي النظر إليه بوصفه مجرد حيلة نحوية للخروج من الإشكال الإعرابي، وإنما بوصفه ظاهرة لغوية لها ضوابطها، ويكشف اختلاف النحاة في توجيهها عن اختلاف أعمق في تصورهم لحدود القياس والسماع واتساع العربية.

المبحث الثاني :

الحذف والتقدير في الأفعال والجمل

إذا كان الحذف في الأسماء قد اتصل في المبحث السابق بتقدير المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ونحوها، فإن الحذف في الأفعال والجمل يكشف عن مساحة أوسع من التأويل النحوي؛ لأن المحذوف هنا قد يكون فعلًا يدل عليه السياق، أو جملة كاملة يستغني عنها الكلام لقيام القرينة، أو جوابًا لشرط أو قسم. وقد ترتب على ذلك تعدد في وجوه التخريج النحوي، واختلاف في تقدير المحذوف بين النحاة، ولا سيما البصريين والكوفيين.

ولا يعني اختلافهم في هذه المسائل أنهم كانوا جميعًا متفقين على ضرورة الحذف؛ فقد اتجه بعضهم إلى تقدير المحذوف، بينما حمل بعضهم الآخر التركيب على ظاهره، أو جعل الجواب متقدمًا، أو رأى أن السياق يغني عن التقدير. ومن ثم فإن دراسة هذه المسائل تكشف عن اختلاف في منهج التأويل أكثر مما تكشف عن اختلاف في مجرد المصطلح النحوي.

أولًا: حذف الفعل

من أبرز النماذج التي يظهر فيها حذف الفعل قوله تعالى :﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء، الآية، 3) .

اختلف النحويون في توجيه ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، ونقل أبو جعفر النحاس في ذلك عدة أوجه. فمنها أن يكون ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بدلًا من الواو في ﴿أَسَرُّوا﴾، وهو الوجه الذي نسبه إلى سيبويه، وقد ثبتت صحة هذه النسبة بنص *الكتاب*؛ إذ حمل سيبويه التركيب على البدل، ومثله بما إذا قيل: «انطلقوا»، ثم سئل: «من؟»، فقيل: «بنو فلان». (سيبويه، 1988م، 1/ 236).

ومن الأوجه أن يكون ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هم الذين ظلموا». كما قيل: إن ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأ، وأن الخبر محذوف، أو أن قبله فعلًا محذوفًا تقديره: «يقول الذين ظلموا». وقد رأى النحاس

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أن هذا الوجه من أحسن الأوجه؛ لأن السياق الذي يليه، وهو قوله تعالى :﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾)سورة الأنبياء، الآية 3)، يدل على وجود قول محذوف. (النحاس، 1977م ، 2/ 366).
كما نُقل عن الفراء أنه جعل ﴿الَّذِينَ﴾ تابعًا لـ«الناس»، على تقدير معنى يقارب: «أقترب للناس الذين هذه حالهم»، وقد ضعّف ابن عطية هذا الوجه، وتبعه السمين الحلبي في تضعيفه. (الفراء، 1980م ، 2/ 198).
أما أبو عبيدة والأخفش فذهبا إلى رفع ﴿الَّذِينَ﴾ بالفعل ﴿أَسَرُّوا﴾، وحملا مجيء الضمير في الفعل على ما عُرف في العربية من لغة »أكلوني البراغيث .«ولم يقبل هذا التخريج عدد من النحاة، ورأى ابن هشام أن الأولى حمل الآية على وجه آخر، وذكر أن أحسن تخريج لها أن يكون ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ مبتدأ، و**﴿أَسَرُّوا النَّجْوَى﴾** خبرًا، مع أن هذا التخريج نفسه يحتاج إلى النظر في السياق والتركيب. (ابن هشام، 1957م ، 179) .
وتكشف هذه المسألة أن حذف الفعل قد يأتي في موضع يحتاج فيه السياق إلى فعل القول؛ إذ لا يكون المقصود مجرد تقدير عنصر محذوف لإقامة القاعدة، وإنما استعادة فعل مفهوم من السياق. فالقول: «يقول الذين ظلموا: هل هذا إلا بشر مثلكم» أقرب إلى انتظام المعنى من حمل الجملة على تقديرات متعددة لا يسندها السياق بالقدر نفسه.
ومن هنا يمكن ترجيح أن حذف فعل القول في هذا الموضع من الحذف الذي تسوغه القرينة؛ لأن الكلام بعده جاء في صورة مقول القول، فدل عليه. وهذا يوافق أصلًا مهمًا في الحذف، وهو أن المحذوف إذا كان مفهومًا من المذكور بعده، لم يكن تقديره تكلفًا، بل كان كشفًا عن بنية معنوية مستفادة من السياق.
ثانيًا: حذف جواب القسم
من المسائل التي يظهر فيها اختلاف النحاة في تقدير الجملة المحذوفة قوله تعالى :﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ۝ وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ ۝ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ ۝ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ (البروج، الآيات 1–4) .
نقلت كتب إعراب القرآن ثلاثة أوجه في جواب القسم. فذهب الأخفش إلى أن جواب القسم هو ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾، أي: «قُتل أصحاب الأخدود»، على معنى الدعاء عليهم. ونقل عنه أنه جعل الكلام كأنه: «قُتل أصحاب الأخدود والسماء ذات البروج». (الأخفش، 1981م ، 2/535)
وذهب المبرد إلى أن جواب القسم هو قوله تعالى :﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾)سورة البروج، الآية 12)، وتبعه الزجاج في هذا الاتجاه. وقد ناقش المبرد الوجه الأول، ورأى أن القسم وقع على الجملة التي جاء فيها التوكيد، وأن الفصل بين القسم وجوابه لا يمنع ذلك لطول السياق. (المبرد، 1994م ، 2/ 337؛ الزجاج، 1988م ، 5/307) .
أما الفراء فذهب إلى أن جواب القسم متروك، أي محذوف، وأن ما بعده استئناف لبيان المعنى. وقرر أن العرب قد تحذف جواب الشيء إذا كان معلومًا، طلبًا للإيجاز. (الفراء، 1980م ، 3/ 253).
وقد تبع الزمخشري هذا الاتجاه في تقدير جواب محذوف يدل عليه قوله تعالى :﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾، فجعل المحذوف دالًا على معنى اللعن والدعاء على الكافرين، وشبّه ذلك بلعن أصحاب الأخدود. (الزمخشري، 1987م ، 4/ 730).
ويبدو أن القول بالحذف هنا أقرب إلى طبيعة السياق من جهة الدلالة؛ لأن ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ يحمل معنى الدعاء عليهم بالقتل، وهو أسلوب عربي معروف، كما أن جعل جواب القسم محذوفًا يفسر مجيء الجملة بعد القسم دون الحاجة إلى حملها على جواب مباشر له.
غير أن أهمية المسألة لا تكمن في الترجيح بين هذه الأوجه فحسب، بل في أنها تظهر أن الحذف قد يكون وسيلة للحفاظ على الترابط الدلالي للنص؛ إذ لا يكون المحذوف مجهولًا تمامًا، وإنما تدل عليه الجملة المذكورة والسياق العام. ومن ثم فإن الحذف هنا ليس نقصًا في البنية، وإنما إيجاز يقوم على قوة القرينة.
ثالثًا: حذف جواب الشرط
يظهر اختلاف النحويين في تقدير جواب الشرط بوضوح في قوله تعالى :﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ (الرعد، الآية 31) .
ذهب فريق من النحويين إلى أن جواب ﴿لَوْ﴾ محذوف، وقدر بعضهم المعنى: «لكان هذا القرآن»، وقيل: «لما آمنوا به». واستند هذا الاتجاه إلى أن السياق يدل على المحذوف، وأن حذف جواب الشرط قد يكون من أساليب الإيجاز متى كان المعنى معلومًا. (النحاس، 1977م ، 2/172؛ القيسي ، د.ت.، 2 / 5) .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ونُسب إلى الكسائي وجه لا يتطلب تقدير جواب محذوف، إذ حمل الكلام على معنى قريب من: «وددنا أن قرآنًا سُيرت به الجبال»، فجعل التركيب قائمًا دون حاجة إلى ذلك التقدير. (النحاس، 1977م ، 2/ 172).
أما الفراء فله في الآية اتجاهان؛ أحدهما أن الجواب متقدم، وفي الكلام تقديم وتأخير، والآخر جواز ترك الجواب إذا كان أمره معلومًا، واستشهد لذلك بما تعرفه العرب من حذف جواب الشيء طلبًا للإيجاز. (الفراء، 1980م ، 2/ 63).
وقد استحسن الزجاج هذا الاتجاه، إذ رأى أن جواب ﴿لَوْ﴾ يمكن أن يترك لوجود الدليل عليه، كما مال أبو جعفر النحاس إلى أن قول الفراء في الحذف منسجم مع طبيعة اللغة، لأن الحذف مستساغ إذا قامت القرينة عليه. (الزجاج، 1988م ، 3/ 148؛ النحاس، 1977م ، 2/ 172).
وهذا الترجيح مهم في فهم منهج أصحاب كتب الإعراب؛ إذ لم يتعاملوا مع الحذف بوصفه مخالفة للأصل، وإنما نظروا في مدى قدرة السياق على حمل المحذوف. فإذا كان السياق يحدد المعنى تحديدًا كافيًا، أصبح الحذف أقرب إلى الإيجاز منه إلى النقص.
ومن جهة أخرى، يكشف الوجه المنسوب إلى الكسائي عن اتجاه مختلف في التحليل، إذ حاول تفسير التركيب من غير افتراض محذوف. وهذا يؤكد أن الخلاف لم يكن دائمًا بين من يقبل الحذف ومن يرفضه، بل قد يكون بين تفسير يقوم على الحذف وتفسير يستغني عنه.

رابعًا: حذف الجار والمجرور

يتصل حذف الجملة ومتعلقاتها بحذف الجار والمجرور، ومن ذلك قوله تعالى :﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ (البقرة، الآية 48) .
نسب أبو البقاء العكبري إلى سيبويه أن المحذوف في الآية هو »فيه«، والتقدير: «لا تجزي نفس عن نفس فيه شيئًا»، ثم حذف الجار والمجرور، مستندًا إلى أن الظروف يتسع فيها من الحذف ما لا يتسع في غيرها. (العكبري، 1976م ، 1/ 60).
وقد صرح سيبويه بأصل هذا التخريج، وذكر أن أسماء الزمان يجوز أن يضمر فيها ما لا يجوز إضماره في غيرها. (سيبويه، 1988م ، 1/ 193). ونسب الزجاج هذا الاتجاه إلى البصريين، في حين نُقل عن الكسائي وجماعة من الكوفيين أن المحذوف هو الهاء، أي: «لا تجزيه نفس عن نفس شيئًا»، فجعلوا الظرف مفعولًا به على السعة، ثم حذف الضمير. (الزجاج، 1988م ، 1/ 28–29).
أما الأخفش فقد أجاز الوجهين؛ فذكر إمكان إضمار »فيه«، كما أجاز حمل الظرف على المفعول به على السعة، وهو ما نقله عنه في *معاني القرآن*، (الأخفش، 1981م ، 1/ 88–89) .
كما أجاز الفراء الوجهين، ونُقل عن الكسائي أيضًا القول بجوازهما، في حين رجح الزجاج مذهب سيبويه ومن وافقه، وعدّ حذف »فيه «سائغًا لأن الحذف مع الظرف أوسع منه في غيره. وذهب مكي بن أبي طالب إلى اختيار رأي الكسائي، ورأى أن حذف الهاء أحسن من حذف «فيه». (الزجاج، 1988م ، 1/ 29؛ القيسي ، د ت ، 1/ 45).
وتكشف هذه المسألة عن أهمية الظرف الزماني في نظرية الحذف عند النحاة؛ إذ لم يعاملوا جميع التراكيب معاملة واحدة، وإنما وسعوا باب الحذف في الظروف لما لها من خصائص تركيبية ودلالية.
واللافت هنا أن البحث الأصلي انتهى إلى أن الخلاف في هذه المسألة يبدو أقرب إلى الخلاف الفردي منه إلى الخلاف المذهبي؛ لأن بعض النحاة من المدرسة نفسها أجازوا الوجه الذي اختاره غيرهم من المدرسة الأخرى. وقد رجح رأي سيبويه لابتعاده عن التكلف واعتماده على خصوصية الظروف في الحذف.

خامسًا: حذف جواب «لو» وأثر القرينة في قبول الحذف

يظهر من المسائل السابقة أن حذف جواب الشرط أو القسم لا يقبل لمجرد إمكانه من الناحية النحوية، وإنما يحتاج إلى قرينة. وهذا ما تؤكده معالجة الزجاج لحذف جواب »لو «في قوله تعالى :﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾، حيث جعل سبب ترك الجواب وجود دليل عليه. وقد وافقه أبو جعفر النحاس، وعدّ هذا الاتجاه أقرب إلى طبيعة اللغة؛ لأن الحذف مستساغ متى وجد الدليل. (الزجاج، 1988م ، 3/ 148؛ النحاس، 1977م ، 2/ 172).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ومن هنا يمكن استخلاص معيار مهم في الحذف، وهو قوة القرينة؛ فكلما كان المحذوف حاضرًا في المعنى ومفهومًا من السياق، كان حذفه أقرب إلى الاستعمال العربي. أما إذا لم يكن هناك ما يدل عليه، فإن التقدير يصبح افتراضًا يحتاج إلى دليل مستقل.
وهذا المعيار يفسر كذلك تحفظ بعض النحاة تجاه بعض التخريجات؛ فقد استبعد أبو جعفر النحاس بعض أوجه الفراء في مسائل أخرى، معللًا بأن العرب إنما تحذف من الكلام ما يدل عليه الظاهر، وأن الحذف لا يكون إلا بدليل ؛ وهذا يكشف عن مبدأ منهجي عام يمكن تطبيقه على جميع مسائل الحذف، وهو أن التقدير تابع للقرينة، وليس بديلًا عنها.

مناقشة المبحث

يتضح من مجموع هذه النماذج أن الحذف في الأفعال والجمل أكثر اتصالًا بالسياق من الحذف في كثير من الأسماء؛ لأن الفعل أو الجملة المحذوفة غالبًا ما تكون ذات وظيفة دلالية، ويؤدي حذفها إلى تكثيف المعنى أو تحقيق الإيجاز.
كما تكشف المسائل عن ثلاثة اتجاهات رئيسة في تعامل النحاة مع الحذف:
الاتجاه القائم على التقدير الصريح، وهو الذي يفترض عنصرًا محذوفًا لتفسير العلاقة التركيبية، كما في تقدير جواب الشرط أو القسم.
الاتجاه الذي يفسر التركيب دون حذف، كما يظهر في بعض الأوجه المنسوبة إلى الكسائي، حيث حاول حمل الكلام على ظاهره دون تكثير المحذوفات.
الاتجاه الذي يجعل الحذف أمرًا جائزًا بشرط القرينة، وهو اتجاه يتضح في كلام الفراء والزجاج والنحاس وغيرهم، حيث لا يكون الحذف مقبولًا لمجرد إمكانه، وإنما إذا دل عليه السياق أو المقام.
ومن ثم فإن الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسائل لا ينبغي اختزاله في أن البصريين «يمنعون الحذف» والكوفيين «يجيزونه»؛ فالمادة المدروسة تكشف أن البصريين أنفسهم أجازوا أنواعًا من الحذف، وأن الكوفيين قد يختلفون فيما بينهم في تقدير المحذوف. كما أن بعض المسائل التي توصف بأنها من مسائل الخلاف بين المدرستين يتبين عند تحليلها أنها خلافات فردية أو اختلافات في اختيار الوجه الأنسب.
والذي يبدو أكثر أهمية هو أن أصحاب كتب إعراب القرآن لم يتعاملوا مع الحذف بوصفه غاية، وإنما استخدموه لتفسير النص. ولذلك كان الترجيح في كثير من المواضع مرتبطًا بقوة السياق، وبقلة التقدير، وبعد التخريج عن التكلف. وهذه النتيجة تؤكد أن الحذف والتقدير في إعراب القرآن يمثلان مجالًا تتداخل فيه الصناعة النحوية مع الدلالة والتفسير.
خلص المبحث إلى أن الحذف في الأفعال والجمل يقوم على مبدأين متلازمين :وجود حاجة تفسيرية، ووجود قرينة دالة .ولا يكفي إمكان تقدير المحذوف من جهة الصناعة؛ لأن التقدير الذي لا تسنده قرينة قد يتحول إلى تكلف تأويلي.
كما تبين أن جواب الشرط والقسم من أكثر المواضع التي ظهر فيها هذا النوع من الاختلاف؛ ففي بعضها كان النحاة يقدرون الجواب المحذوف، وفي بعضها يرون أن السياق يغني عنه، وفي بعضها يحاولون حمل التركيب على وجه لا يحتاج إلى الحذف أصلًا.
وبذلك يكشف هذا المبحث أن الحذف عند النحاة لم يكن مجرد إجراء صناعي، وإنما كان مرتبطًا بفهمهم لمرونة العربية، وبقدرة السياق على استعادة المحذوف، وبموازنتهم بين القياس والسماع. وهو ما يمهد للمبحث الثالث، الذي يتناول الحذف والتقدير في الحروف والمتعلقات، حيث تظهر بصورة أوضح مسألة الحذف الذي يترتب عليه اختلاف في المعنى أو في العامل النحوي.

المبحث الثالث:

الحذف والتقدير في الحروف وأثرهما في اختلاف التوجيه النحوي

يمثل الحذف في الحروف مرحلة أخرى من مراحل التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم؛ إذ يتعامل النحاة مع الحرف المحذوف بوصفه عنصرًا قد تدل عليه بنية الكلام أو سياقه، فيقدرونه للوصول إلى توجيه ينسجم مع القاعدة أو مع المعنى الذي يرونه مقصودًا. وقد ظهر هذا النوع من التأويل في حذف

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

حروف النداء والاستفهام، وحذف بعض الحروف من الأفعال، كما ظهر في الجانب المقابل في القول بزيادة بعض الحروف، ولا سيما »لا« و«الباء» و«الواو» و«من.«
وتكشف هذه المسائل عن أن الخلاف النحوي لا يرتبط دائمًا بإثبات الحرف أو حذفه، وإنما يتصل كذلك بتحديد وظيفته الدلالية والإعرابية؛ فقد يرى نحوي أن الحرف أصل في التركيب لا يجوز إسقاطه، بينما يراه آخر زائدًا أو صلة أو محمولًا على معنى آخر. ومن ثم فإن دراسة الحذف والزيادة معًا تكشف عن طبيعة المنهج الذي اتبعه النحاة في تفسير الظواهر القرآنية.

أولًا: حذف حرف النداء

من مسائل حذف الحروف التي تناولها أصحاب كتب إعراب القرآن حذف حرف النداء »يا«، ولا سيما مع النكرة والمبهم.
وقد ذهب سيبويه إلى أن حذف حرف النداء مع المبهم غير سائغ في الاختيار؛ فلا يقال: «هذا» وأنت تريد «يا هذا»، ولا «رجل» وأنت تريد «يا رجل» على الوجه الذي يقتضي حذف حرف النداء، لأن حرف النداء عنده من العناصر الملازمة للمبهم في بعض صوره. يقول سيبويه إن حذف حرف التنبيه والنداء من المبهم لا يحسن، لأن هذا الحرف صار جزءًا من طريقة تنبيهه. (سيبويه، 1988م ، 1/ 325).
وقد وافق سيبويه في هذا الاتجاه جماعة من النحويين، ورأوا أن حذف حرف النداء من المبهم أضعف من حذفه مع النكرة، لأن المبهم يحتاج إلى ما يلفت إليه السامع. أما حذف «يا» من النكرة فقد أجازه بعضهم في الشعر، باعتباره من الضرائر الشعرية. (سيبويه، 1988م ، 1/ 325).
وفي مقابل ذلك، نُسب إلى بعض الكوفيين التوسع في حذف حرف النداء، واستند هذا الاتجاه إلى ورود شواهد شعرية يمكن حملها على حذف «يا». وقد ناقشت كتب إعراب القرآن هذا الخلاف، وظهر فيها أن المسألة لم تكن متفقًا عليها حتى داخل الاتجاه الواحد؛ إذ نسبت بعض المصادر إلى المبرد مخالفة سيبويه، ثم تبين من مراجعة *المقتضب* أن موقف المبرد أقرب إلى موقف سيبويه منه إلى مخالفته.
وتكشف هذه المسألة عن أهمية الفرق بين القياس والضرورة؛ فليس كل ما ورد في الشعر يجوز حمل القرآن عليه دون قيد، كما أن ورود الحذف في موضع لا يعني إطلاق جوازه في جميع المواضع. ولذلك فإن الوجه الأقوى هو ما يراعي طبيعة السياق ونظام العربية، ويفرق بين ما ثبت في الاستعمال الفصيح وما لم يثبت إلا في ضرورة شعرية.

ثانيًا: حذف همزة الاستفهام

من المسائل التي تكشف عن اختلاف النحاة في حدود الحذف قوله تعالى :﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (الشعراء، الآية 22) .
نقل أبو جعفر النحاس عن الأخفش أن التركيب يتضمن استفهامًا، والتقدير: «أوَ تلك نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل؟»، فجعل همزة الاستفهام محذوفة. وقد نقل النحاس هذا القول، ثم ناقشه ورفضه؛ لأن همزة الاستفهام تحدث معنى، وحذفها عنده لا يجوز إلا في مواضع مخصوصة، كأن تأتي معها »أم« المعادلة في بعض الاستعمالات. (النحاس، 1977م ، 2/ 484).
وذهب الفراء إلى جواز حذف همزة الاستفهام في بعض أفعال الشك، واستشهد بنحو قولهم: «ترى زيدًا منطلقًا» بمعنى «أترى زيدًا منطلقًا». غير أن هذا الاتجاه لم يكن مقبولًا عند جميع النحويين، ونقل ابن جرير الطبري إنكار حذف همزة الاستفهام من غير «أم» المعادلة.
أما سيبويه والخليل فكانا أكثر احتياطًا في هذه المسألة، وجعلا حذف همزة الاستفهام في الأصل من ضرائر الشعر، واستشهدا بالشعر على جوازه في ذلك السياق. وقد نقل النحاس هذا المذهب، كما نسبه إلى سيبويه والخليل. (سيبويه، 1988م ، 1/ 484–485؛ النحاس، 1977م ، 2/ 484).
ومع ذلك فقد توسع بعض المتأخرين في جواز حذف الهمزة إذا دلت عليها القرينة، وهو الاتجاه الذي وجد له صدى في بعض كتب إعراب القرآن. والظاهر أن قوة هذا الاتجاه لا تقوم على مجرد إمكان الحذف، وإنما على وضوح المعنى بعد الحذف ووجود ما يدل على الاستفهام.
ومن ثم فإن هذه المسألة تقدم نموذجًا واضحًا لاختلاف النحاة في مدى سلطة السياق على الحرف؛ فالفريق المانع ينظر إلى الهمزة بوصفها أداة ذات معنى لا يجوز إسقاطها بلا مسوغ، بينما ينظر المجيز إلى القرينة التي قد تؤدي وظيفتها في بعض السياقات.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثًا: حذف النون من «يكن»

من الظواهر التي تناولتها كتب إعراب القرآن حذف النون من الفعل »يكن «في مواضع الجزم، ومن ذلك قوله تعالى :﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ (المدثر، الآية 43) .

نقل أبو جعفر النحاس عن سيبويه أن حذف النون من »يكن «راجع إلى كثرة الاستعمال، وأن العرب تميل في الألفاظ كثيرة الدوران إلى التخفيف والتغيير. وقد نص سيبويه على أن كثرة الاستعمال تؤدي إلى معاملة اللفظ معاملة خاصة لا يعامل بها نظيره قليل الاستعمال. (سيبويه، 19988م ، 1/ 310).

أما المبرد ففسر حذف النون على نحو مختلف، فجعله شبيهًا بحذف نون الإعراب، ورأى أن النون في »يكن «حذفت استخفافًا، في حين رد ثعلب هذا التعليل، وناقش ما يترتب عليه من لوازم في أبنية أخرى. (المبرد، 1994م ، 3/ 166–167).

وذهب أبو علي الفارسي إلى تعليل آخر، فربط حذف النون بتشبيهها بحروف العلة، وبما يلحق الفعل من أثر الجزم، مع مراعاة خفة النطق. ويظهر من ذلك أن النحاة لم يختلفوا في وقوع الحذف، وإنما اختلفوا في العلة التي تفسره.

وتكشف هذه المسألة عن أهمية التمييز بين الحذف الإعرابي والحذف الصوتي أو الاستعمالي؛ فسيبويه يربطه بكثرة الدوران في كلام العرب، والمبرد يربطه بالتخفيف، وأبو علي الفارسي يفسره بمشابهة النون لحروف العلة. ومن ثم فإن الظاهرة الواحدة قد تكون قابلة لأكثر من تعليل بحسب الأساس الذي ينطلق منه النحوي.

والذي يترجح أن كثرة الاستعمال تمثل تفسيرًا قويًا؛ لأن الظاهرة لا تقع اعتباطًا، وإنما ورد حذف النون في مواضع كثيرة من القرآن، مع بقاء النون في مواضع أخرى، مما يشير إلى أن الحذف مرتبط بنظام لغوي واستعمالي أوسع من مجرد التخفيف الصوتي.

رابعًا: زيادة «لا» مع القسم

لم يقف التأويل النحوي عند تقدير المحذوف، بل اتجه النحاة أحيانًا إلى القول بزيادة الحرف عندما رأوا أن المعنى يستقيم بحذفه. ومن أبرز الأمثلة قوله تعالى :﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (القيامة، الآية 1) .

ذكر الزجاج أن النحويين اختلفوا في توجيه »لا«، فذهب فريق إلى أنها زائدة، وأن المعنى: «أقسم بيوم القيامة». ونسب هذا الاتجاه إلى البصريين وعامة المفسرين وإلى الكسائي من الكوفيين. (الزجاج، 1988م ، 5/ 251).

غير أن الفراء رفض القول بزيادة «لا» من جهتين؛ الأولى أن وقوعها في أول الكلام يختلف عن المواضع التي تقع فيها الزيادة في وسط الكلام، والثانية أنه يرى أن «لا» إنما تزاد في سياقات النفي. وقد ناقش أبو جعفر النحاس هذا الاعتراض، وبيّن أن اتصال سور القرآن بعضها ببعض يجعل اعتبارها في أول الكلام محل نظر. (الفراء، 1980م ، 3/ 207؛ النحاس، 1977م ، 3/551–552).

وذهب ابن جرير الطبري إلى أن «لا» في الآية ليست زائدة، وإنما هي للرد على منكر البعث، فكأن المعنى: ليس الأمر كما تقولون، ثم أقسم الله بيوم القيامة. واستند في ذلك إلى ما عُرف في كلام العرب من قولهم: «لا والله» للرد على كلام سابق ثم الشروع في القسم. (الطبري، 1987م ، 21/ 173–174).

وهذا الوجه له قيمة دلالية ظاهرة؛ لأنه لا يكتفي بإسقاط الحرف من البناء، بل يجعل وجوده ذا وظيفة في توجيه الخطاب. ومن هنا كان حمل »لا «على الرد أقوى من القول بزيادتها إذا أمكن حملها على معنى مستقل تؤيده طريقة العرب في الكلام.

وقد اعترض فخر الدين الرازي على القول بالزيادة، وعدّه ضعيفًا؛ لأن وصف الحرف بأنه زائد قد يوهم إسقاط قيمته الدلالية، بينما الكلام القرآني منزه عن العبث واللغو. (الرازي، 2000م ، 30/ 214–215).

ويظهر أن هذا الاعتراض لا يتعلق بالزيادة الاصطلاحية وحدها، وإنما بالنتائج التأويلية التي قد تترتب عليها.

خامسًا: زيادة الباء

ومن المواضع التي ظهر فيها الخلاف في زيادة الحروف قوله تعالى :﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ (القلم، الآية 6) .

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

نقل الزجاج عن أبي عبيدة القول بزيادة الباء، فجعل معنى الآية: «أيكم المفتون»، ثم ناقش هذا التخريج ورفضه، مؤكدًا أن الباء في الآية لا يصح وصفها باللغو؛ لأن لها دلالة في تركيب الكلام. (الزجاج، 1988م ، 5/ 204–205).

وذهب الأخفش أيضًا إلى القول بزيادة الباء في الآية، بينما نقل فخر الدين الرازي عن الفراء اعتراضه على هذا التقدير، ورأى أن حمل التركيب على معنى صحيح مع إبقاء الباء أولى من إسقاطها.

وقد نُسب إلى سيبويه القول بزيادة الباء في المبتدأ، واستُشهد على ذلك بهذه الآية، في حين خالف الزجاج هذا الاتجاه في بعض المواضع، ومن ذلك قوله تعالى :﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الرعد، الآية 43)، حيث رأى أن الباء ليست زائدة على الوجه الذي يقتضي إسقاط دلالتها. (الزجاج، 1988م، 3/ 151).

والذي يظهر من هذه المسألة أن القول بالزيادة ينبغي ألا يكون الخيار الأول في التحليل؛ فإذا أمكن تفسير الحرف بوظيفة تركيبية أو دلالية، كان حمله على تلك الوظيفة أولى من الحكم بزيادته. ولهذا خلصت المادة الأصلية إلى أن كثيرًا من الشواهد التي قيل بزيادة الباء فيها يمكن تخريجها على التضمين أو حذف المفعول، مما يقلل الحاجة إلى دعوى الزيادة.

سادسًا: زيادة «من» في سياق الإثبات

ومن مظاهر الخلاف في زيادة الحروف القول بزيادة »من «في سياق الإثبات، ومن ذلك قوله تعالى :﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ﴾ (البقرة، الآية 61) .

نقل أبو جعفر النحاس عن الأخفش القول بزيادة »من«، ثم ناقش هذا الوجه ونسب إليه مخالفة مذهب سيبويه؛ لأن سيبويه لا يجيز زيادتها في الإثبات على هذا النحو. وبيّن النحاس أن الذي دعا الأخفش إلى هذا التقدير عدم ظهور المفعول به على الوجه الذي يريده، وأن الأولى تقدير مفعول محذوف يدل عليه السياق بدل الحكم بزيادة الحرف. (النحاس، 1977م ، 61/1) .

وتكشف هذه المسألة مرة أخرى عن أن الحذف والزيادة قد يؤديان وظيفة تفسيرية واحدة؛ فحين يعجز النحوي عن تفسير موقع الحرف قد يسلك أحد طريقين: إما أن يقدره زائدًا، وإما أن يقدر عنصرًا محذوفًا. ولذلك فإن المفاضلة بين الوجهين ينبغي أن تقوم على قوة القرينة، وعلى ما يثبت في كلام العرب، وعلى مقدار المحافظة على دلالة الألفاظ.

سابعًا: زيادة الواو

ظهر الخلاف في زيادة الواو في مواضع متعددة من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى :﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾ (آل عمران، الآية 91) .

ذهب بعض النحويين إلى أن الواو في ﴿وَلَوِ افْتَدَى بِهِ﴾ يمكن الاستغناء عنها، وأن المعنى: «فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا لو افتدى به». ونسب هذا الاتجاه إلى الفراء، كما نسبه بعض أصحاب كتب الخلاف إلى الكوفيين وبعض البصريين. (الفراء، 1980م ، 1/ 226).

غير أن الزجاج رفض هذا التخريج، وقال إن الفائدة في الواو بينة، وإنها ليست مما يلغى، لأن وجودها يؤدي وظيفة في بناء المعنى. وأكد أن الواو عند البصريين حرف موضوع لمعنى، فلا ينبغي الحكم بزيادتها ما دام يمكن تفسير وجودها. (الزجاج، 1988م ، 1/ 226).

ونقل البحث أن أبا جعفر النحاس أكد هذا الاتجاه، كما أظهر أن نسبة القول بزيادة الواو إلى المبرد غير دقيقة؛ لأن المبرد صرح بأن زيادة الواو غير جائزة عند البصريين.

وتكشف هذه المسألة عن اتجاهين واضحين: اتجاه يوسع باب الزيادة والحذف اعتمادًا على إمكان استقامة المعنى بدونهما، واتجاه أكثر تحفظًا يرى أن الحرف لا يحكم بزيادته ما دام يمكن حمله على معنى تؤديه بنيته في السياق.

والراجح في مثل هذه المواضع أن المحافظة على الحرف أولى متى كان له أثر دلالي أو تركيبي؛ لأن الحكم بالزيادة يعني الانتقال من ظاهر النص إلى تقدير معنى آخر، ولا يصار إلى ذلك إلا بقرينة قوية.

مناقشة المبحث

يكشف هذا المبحث أن الحذف في الحروف أكثر حساسية من الحذف في الأسماء والأفعال؛ لأن الحرف قد يكون صغير المبنى، لكنه شديد الأثر في توجيه المعنى والعلاقة النحوية. ولذلك كان النحاة أكثر اختلافًا في تقدير المحذوف من الحروف، وفي الحكم على بعض الحروف بأنها زائدة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ويمكن استخلاص ثلاثة اتجاهات رئيسة من المادة المدروسة:
الأول :اتجاه يتوسع في الحذف أو الزيادة متى رأى أن المعنى يستقيم بدونهما، وهو ظاهر في بعض أقوال الكوفيين، ولا سيما في مسائل حذف همزة الاستفهام وزيادة بعض الحروف.
الثاني :اتجاه أكثر تحفظًا، يميل إلى إبقاء الحرف في التركيب ما دام يمكن تفسيره دلاليًا أو نحويًا، وهو ظاهر في مواقف الزجاج والنحاس وغيرهما من دعاوى زيادة الباء والواو.
الثالث :اتجاه توفيقي لا يجعل الخلاف مذهبيًا خالصًا، بل ينظر إلى كل مسألة في ضوء القرينة والسماع؛ ولذلك نجد الأخفش مثلًا يوافق سيبويه في موضع ويقترب من الكوفيين في موضع آخر، كما نجد أن نسبة بعض الآراء إلى مدرسة بعينها تحتاج إلى مراجعة دقيقة.
ومن أهم النتائج التي يكشف عنها هذا المبحث أن الحذف والزيادة وجهان متقابلان للتأويل النحوي؛ فإذا تعذر على النحوي تفسير التركيب مع إبقاء الحرف لجأ إلى دعوى الزيادة، وإذا رأى أن التركيب يحتاج إلى عنصر غير ملفوظ به لجأ إلى التقدير. وفي الحالين يكون الهدف تفسير البنية القرآنية بما ينسجم مع القاعدة والمعنى.
كما يظهر أن معيار الاقتصاد في التأويل يمثل عنصرًا مهمًا في الترجيح؛ فإذا أمكن حمل التركيب على وجه يحفظ جميع ألفاظه ويستقيم معه المعنى، كان أولى من الحكم بزيادة حرف أو حذف عنصر. ولذلك كانت بعض تخريجات الزجاج والنحاس أقرب إلى المحافظة على ظاهر النص من بعض التخريجات التي تقوم على كثرة التقدير.
خلص المبحث إلى أن الحذف في الحروف يمثل أحد أكثر مجالات التأويل النحوي دقة؛ لأنه يتصل بأدوات ذات وظائف دلالية وتركيبية، وأن اختلاف النحاة في حذفها أو إثباتها يعكس اختلافًا في تصورهم لحدود القرينة والسماع والقياس.
كما تبين أن القول بالزيادة لا يقل أهمية عن القول بالحذف، وأنهما يشكلان معًا آليتين متقابلتين لتفسير البنية القرآنية. غير أن الأصل المنهجي الذي يمكن استخلاصه من مواقف عدد من النحاة هو عدم اللجوء إلى الحذف أو الزيادة ما دام اللفظ يمكن حمله على معنى صحيح في سياقه.
وبذلك تكتمل الصورة العامة لمسائل الحذف والتقدير في البحث: فقد تناول المبحث الأول الحذف في الأسماء، وتناول الثاني الحذف في الأفعال والجمل، وانتهى هذا المبحث إلى الحروف وما يتصل بها من حذف وزيادة. وتكشف المباحث الثلاثة مجتمعة أن التأويل النحوي لم يكن إجراءً واحدًا، وإنما كان مجموعة من الآليات التي لجأ إليها النحاة لتفسير التراكيب القرآنية في ضوء القواعد والسماع والسياق.

المبحث الرابع :
التضمين وأثره في التوجيه النحوي

يُعدّ التضمين من الوسائل المهمة التي لجأ إليها النحاة في تأويل بعض التراكيب القرآنية التي قد يبدو ظاهرها مخالفًا لما استقر في أصول التعدية أو دلالات الحروف. ويقوم التضمين على إشراب لفظ معنى لفظ آخر، بحيث يؤدي اللفظ الواحد وظيفة لفظين أو يستفيد من خصائصهما معًا. وقد عرّفه أصحاب كتب النحو بأنه إعطاء الشيء معنى الشيء، أو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه. وهو بهذا يختلف عن الحذف والتقدير؛ لأن التضمين لا يقوم على افتراض عنصر محذوف، وإنما على حمل اللفظ الموجود على معنى زائد يقتضيه السياق. (ابن هشام، 1985م ، 897؛ الزركشي، 1988م ، 3/ 338).
وقد اتسع الخلاف بين النحويين في مفهوم التضمين وحدوده؛ فمنهم من جعله واقعًا في الأسماء والأفعال والحروف، ومنهم من قصره على الأفعال وما يجري مجراها. كما اختلفوا في تفسير بعض التراكيب التي جاءت فيها حروف الجر على خلاف ما يقتضيه ظاهر التعدية، أهو من باب نيابة حرف عن حرف، أم من باب تضمين الفعل معنى فعل آخر، أم من باب المجاز؟ ويكشف هذا الاختلاف عن تباين واضح في منهج التأويل بين المدرستين البصرية والكوفية.

أولًا: مفهوم التضمين والفرق بينه وبين التقدير

ينطلق التضمين من وجود لفظ ظاهر في التركيب، لكنه يحمل معنى يتجاوز معناه الأصلي إلى معنى آخر تقتضيه القرينة. أما التقدير فيقوم على افتراض عنصر غير ملفوظ به، ثم بناء التحليل النحوي عليه. وقد

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

فرّق ابن الحاجب بين التضمين والتقدير، فذكر أن التضمين يكون عندما يكون اللفظ في معنى لفظ آخر على وجه لا يصح معه إظهار ذلك المعنى على الصورة نفسها، أما التقدير فيكون على وجه يمكن معه إظهار المقدّر. (ابن الحاجب، 1980م ، 270–271).

ويظهر الفرق بينهما في أن التقدير يزيد في البنية عنصرًا غير موجود في اللفظ، في حين أن التضمين يبقي اللفظ على حاله، ولكنه يوسّع دلالته أو ينقله إلى معنى فعل أو لفظ آخر. ولذلك كان التضمين في كثير من المواضع وسيلة لتجنب كثرة المحذوفات، ولا سيما عندما يكون المعنى المستفاد من الفعل ظاهرًا من السياق.

وقد اختلف النحاة في أي الطريقين أولى: أهو التوسع في الحرف، بجعله واقعًا موقع حرف آخر، أم التوسع في الفعل بتضمينه معنى فعل يتعدى بذلك الحرف؟ فذهب فريق إلى التوسع في الحروف، بينما رأى المحققون أن التوسع في الأفعال أولى؛ لأن استعمال الأفعال على سبيل التضمين أكثر شيوعًا في العربية.

ثانيًا: موقف البصريين والكوفيين من تناوب الحروف

يمثل تناوب حروف الجر أحد أبرز المواضع التي ظهر فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين. فالكوفيون، ومنهم الفراء، أجازوا أن ينوب بعض حروف الجر عن بعض، ورأوا أن للحرف الواحد معاني متعددة بحسب الوضع اللغوي، ومن ثم يمكن أن يأتي حرف في موضع حرف آخر إذا تقاربت المعاني أو تشابهت. ونقل الطبري عن هذا الاتجاه تفسير قوله تعالى :﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾)سورة البقرة، الآية 14) على معنى: «خلوا مع شياطينهم»، فجعل »إلى «في معنى «مع». (الطبري، 1987م ، 1/ 101).

أما البصريون فلم يجيزوا نيابة حروف الجر بعضها عن بعض إلا في مواضع شاذة، ورأوا أن لكل حرف معنى أصليًا يؤديه على سبيل الحقيقة، ولا يصح نقله عنه إلا بدليل أو بتأويل مقبول، ومن ذلك تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف المذكور. فالحرف »في «عندهم للظرفية، و**«على»** للاستعلاء، و**«من»** للابتداء، ولا يجوز نقل الحرف من معناه الأصلي إلا بقرينة معتبرة.

والذي يبدو من هذا الخلاف أن البصريين كانوا أكثر احتياطًا في التعامل مع دلالات الحروف، في حين وسّع الكوفيون دائرة الاستعمال والنيابة. غير أن البحث في نصوص النحويين يكشف أن المسألة ليست مذهبية خالصة؛ فقد نجد كوفيًا يرفض النيابة، كما نجد بصريًا يجيز بعض صورها. ولذلك لا يصح تعميم الحكم على المدرستين دون النظر في موقف كل نحوي على حدة.

والراجح أن مذهب البصريين أكثر احتياطًا من الناحية الدلالية؛ لأن المحافظة على المعنى الأصلي للحرف، متى أمكن ذلك، تمنع التوسع غير المنضبط في التأويل. وقد خلص البحث الأصلي إلى أن شواهد تناوب الحروف عند الكوفيين لا تكفي لإثبات قاعدة مطردة؛ لأن كثيرًا منها يمكن حمله على التضمين أو المجاز.

ثالثًا: التضمين الحرفي

1.تضمين «هل» معنى «قد«

من أمثلة التضمين الحرفي قوله تعالى :﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ (الإنسان، الآية 1) .

ذهب الزجاج إلى أن »هل «في الآية بمعنى »قد«، أي: «قد أتى على الإنسان حين من الدهر». وهذا المعنى هو الذي ذهب إليه الفراء أيضًا، إذ رأى أن «هل» قد تأتي للاستفهام، وقد تأتي للخبر، وأنها في هذه الآية خبرية لا استفهامية. (الزجاج، 1988م ، 5/ 257؛ الفراء، 1980م ، 3/ 213).

ونُسب هذا القول إلى سيبويه، وقد أيدت النصوص هذه النسبة؛ إذ نص سيبويه على أن »أم هل «تكون بمنزلة »قد «في بعض الاستعمالات. كما نُسب هذا الاتجاه إلى المبرد والكسائي وأبي عبيدة. (سيبويه، 1988م، 1/ 51، 492؛ المبرد، 1994م ، 1/ 43).

غير أن مكي بن أبي طالب اتجه إلى إبقاء »هل «على باب الاستفهام، وحملها على الاستفهام التقريري، بحيث يكون الخطاب لمنكر البعث، والمعنى: «هل أتى على الإنسان هذا الزمن الطويل الذي لم يكن فيه شيئًا مذكورًا؟». وأيده في هذا المعنى أبو البركات الأنباري مستشهدًا بالشعر. (القيسي ، د.ت.، 2/ 434).

كما ذهب ابن جني إلى إمكان حمل »هل «على الاستفهام في الآية، مع تقدير جوابها بـ«نعم»، ورأى أن هذا التخريج ينسجم مع السياق؛ لأن الاستفهام الوارد من الله تعالى لا يكون استفهامًا حقيقيًا لطلب العلم، وإنما يأتي للتقرير. (ابن جني، 2003م ، 2/ 462).

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

والذي يظهر أن إبقاء «هل» على أصلها الاستفهامي التقريري أقوى من جهة المحافظة على دلالة الحرف؛ لأن السياق يحتمل التقرير، ولا يلزم من ذلك نقل «هل» عن أصلها إلى معنى «قد». كما أن القول بالتضمين لا ينبغي أن يكون أول طريق للتفسير ما دام المعنى يستقيم مع الأصل.

2. تضمين «على» معنى «في»

من أمثلة ذلك قوله تعالى :﴿اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ يَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾، وما اتصل بموضع »عليهم «في قوله تعالى :﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾ (المائدة، الآية 107) .

ذهب الزجاج إلى أن »عليهم «يمكن أن تكون على أصلها، وذهب بعض النحويين إلى أن »على «جاءت بمعنى »في«، كما في قوله تعالى :﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه، الآية 71)، أي: «على جذوع النخل». ونسب هذا الاتجاه إلى الفراء. (الزجاج، 1988م ، 2/ 216–217؛ الفراء، 1980م ، 1/ 324).

كما أجاز أبو البركات الأنباري أن تكون »عليهم «بمعنى «منهم»، مستشهدًا بقوله تعالى :﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾)سورة المطففين، الآية 2)، أي: «من الناس». (الأنباري، 1969م ، 1/ 309).

غير أن الزجاج رجح إبقاء »على «على أصلها، وحمل التركيب على معنى: «ليقم الأوليان من الذين استحقت عليهم الوصية». وعلل ذلك بأن الأصل في حروف الجر أن تؤدي معانيها الحقيقية، ولا يصار إلى جعل حرف مكان آخر إلا بدليل.

وهذا الوجه أقوى؛ لأنه يحافظ على دلالة الحرف ويجنب التركيب توسعًا غير ضروري، كما أن معنى الآية لا يحتاج إلى نقل «على» عن أصلها.

3. تضمين «أو» معنى «بل«

من المواضع التي اختلف فيها النحويون قوله تعالى :﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصافات، الآية 147) .

ذهب الفراء إلى أن »أو «في الآية بمعنى »بل«، ونسب أبو البركات الأنباري هذا القول إلى عامة الكوفيين. ووجه ذلك أن «أو» قد تدل على الشك، فحملها الفراء على معنى الإضراب. (الفراء، 1980م ، 2/ 393).

ورد المبرد هذا الوجه؛ لأن «بل» تفيد الإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا لا يليق في حق الله تعالى. (المبرد، 1994م ، 3/ 304–305).

أما ابن الشجري فحمل »أو «على التخيير، أي أن العدد يبلغ مائة ألف أو يزيد عليها، في حين ذهب ابن جني إلى أن «أو» يمكن أن تكون على معنى الشك أو الإبهام من جهة الرائي أو المخاطب، دون أن تكون بمعنى «بل». (ابن الشجري، د.ت.، 2/ 318–319؛ ابن جني، 2003م ، 2/ 461).

ويبدو أن هذا الوجه الأخير أقرب إلى طبيعة السياق؛ لأن «أو» يمكن أن تؤدي معنى الإبهام أو التقريب في تقدير العدد، فلا حاجة إلى إخراجها عن معناها إلى «بل». وقد رجح البحث الأصلي هذا الوجه، ورأى أن الآية تستقيم من غير حاجة إلى التضمين.

رابعًا: التضمين الفعلي

يقوم التضمين الفعلي على أن يُحمَل الفعل على معنى فعل آخر، فيأخذ تعديته أو حكمه. وهذا النوع أكثر شيوعًا عند البصريين من تضمين الحروف؛ لأنهم لا يميلون إلى القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض إلا عند الضرورة، ويفضلون تفسير اختلاف التعدية بتضمين الفعل معنى فعل آخر.

ومن أبرز أمثلته قوله تعالى :﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾ (البقرة، الآية 14) .

الأصل في »خلا «أن يتعدى بالباء، وقد يتعدى بـ«إلى». وقد رأى السفاقسي أن استعمال »إلى «في الآية يحمل دلالة خاصة؛ لأن تعدية الفعل بالباء تحتمل معنى الانفراد أو السخرية والاستهزاء، بينما تعديته بـ«إلى» تدل على الانفراد. ومن ثم ضمن الفعل »خلوا «معنى «ذهبوا» أو «انصرفوا»، فاستقام تعديته بـ«إلى». (السفاقسي، د.ت.، 1/ 122–123).

ونُسب هذا الاتجاه إلى الأخفش، كما قيل إن »خلا «يمكن أن تكون بمعنى «مضى»، أو «عدا»، أو أن «إلى» بمعنى «مع» أو «الباء» على مذهب القائلين بتناوب الحروف.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

غير أن حمل الفعل على التضمين يبدو أقوى من القول بنيابة حرف الجر؛ لأن لكل حرف معنى خاصًا، ولأن الفعل إذا ضمن معنى فعل آخر أخذ تعديته دون الحاجة إلى تغيير دلالة الحرف. وهذا ما اختاره البحث الأصلي، مؤكدًا أن التضمين أليق من جعل »إلى «بمعنى «الباء» أو «مع.«
ومن أمثلته أيضًا قوله تعالى :﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة، الآية 195)
اختلف النحويون في الباء في »بأيديكم«؛ فنُسب إلى أبي عبيدة والأخفش القول بزيادتها، بينما نقل أبو البقاء العكبري عن المبرد أنها ليست زائدة، وإنما متعلقة بالفعل، وأن »ألقى «يتعدى بها أصلًا. (العكبري، 1976م ، 1/ 159؛ الأخفش، 1981م ، 1/ 160).
وذكر السمين الحلبي وجهًا ثالثًا، وهو تضمين »ألقى «معنى فعل يتعدى بالباء، بحيث يكون المجرور بالباء هو المفعول في المعنى، والتقدير قريب من: «ولا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة». (السمين الحلبي، 1986م ، 1/ 483).
وقد اختار البحث الأصلي هذا الوجه، ورأى أن التضمين أقوى من القول بزيادة الباء أو حذف المفعول؛ لأن الفعل يمكن حمله على معنى يتعدى بالباء، وبذلك يستقيم التركيب من غير دعوى زيادة حرف أو حذف عنصر.

خامسًا: التضمين الاسمي

يقصد بالتضمين الاسمي حمل الاسم على معنى اسم آخر، أو إشرابه دلالته بما يترتب عليه اختلاف في الحكم أو المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾ (الزخرف، الآية 63) .
ذهب أبو عبيدة إلى أن »بعضًا «في الآية بمعنى »كل«، واستشهد بقول لبيد:
أو يخترم بعض النفوس حمامها
ورأى أن الموت لا يصيب بعض النفوس دون بعض، فحمل «بعض» على معنى «كل». ونُسب هذا الاتجاه إلى الأخفش أيضًا. (أبو عبيدة، 1954م، 2/ 205؛ الأخفش، 1981م ، 4/ 417).
غير أن هذا القول ردّه الزجاج وسائر النحويين؛ لأن «البعض» لا يؤدي معنى «الكل» في الاستعمال العربي، ولا يصح أن يحمل اللفظ على معنى يناقض أصل دلالته من غير قرينة قوية. وبيّن النحاس أن البيت الذي استشهد به أبو عبيدة لا يصلح حجة؛ لأن المراد بـ«بعض النفوس» نفس الشاعر، أي فرد من أفراد النفوس، وليس «كل النفوس». (النحاس، 1977م ، 3/ 99).
والذي يترجح أن »بعض «في الآية باقية على معناها الأصلي، وأن المقصود بعض ما اختلف فيه أهل الكتاب، لا جميعه. وقد رجح البحث الأصلي هذا المعنى، ورأى أن قول أبي عبيدة مردود باللغة والسياق.

سادسًا: التضمين في «حيث«

ومن المواضع التي تكشف عن دقة التضمين قوله تعالى :﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ (الأنعام، الآية 124) .
اختلف النحويون في إعراب »حيث«؛ فذهب أبو علي الفارسي إلى أنها خرجت عن الظرفية وصارت مفعولًا به، وأن العامل فيها فعل محذوف يدل عليه »أعلم«، لأن حملها على الظرفية يفضي إلى معنى غير مراد، وهو تفاوت علم الله بحسب الأمكنة والأزمنة. (السمين الحلبي، 1986م ،3/ 172) .
وتابع هذا الاتجاه الحوفي وابن عطية وأبو البقاء العكبري، فجعلوا العامل في »حيث «محذوفًا، والتقدير: «يعلم موضع رسالته». (العكبري، 1976م ، 1/ 537).
غير أن أبا حيان رفض إخراج »حيث «عن الظرفية، ورأى أن ذلك مخالف لقواعد النحو، لأن «حيث» من الظروف غير المتصرفة. ولذلك ذهب إلى أن الظرفية باقية، وأن فعل »أعلم «ضمن معنى فعل يتعدى إلى الظرف، بحيث يكون المعنى قريبًا من: «الله أنفذ علمًا حيث يجعل رسالته». (الأندلسي، 1992م ، 4/ 638).
وقد اعترض السفاقسي على هذا الوجه، ورأى أن فيه إشكالًا من جهة ما قد يوهمه من تفاوت علم الله بحسب الأمكنة. غير أن البحث الأصلي انتهى إلى أن الآية لا تحتاج إلى هذه التخريجات المتكلفة، وأن علم الله تعالى ثابت في كل زمان ومكان، فلا ينبغي تحميل الآية ما لا يقتضيه معناها الظاهر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مناقشة المبحث

تكشف مسائل التضمين عن أن النحاة لم يكونوا ينظرون إلى التعدية والحروف بوصفها قواعد جامدة لا تقبل التوسع، وإنما حاولوا تفسير الاستعمال القرآني من خلال آليات متعددة، من أبرزها :التضمين، والمجاز، ونيابة الحروف، والحذف والتقدير.

ويبدو أن التضمين يمثل حلًا وسطًا بين المحافظة على ظاهر اللفظ وبين الحاجة إلى تفسير اختلاف التعدية؛ فهو لا يحذف عنصرًا من التركيب، ولا يغير الحرف بالضرورة، وإنما يوسع دلالة الفعل ليأخذ حكم فعل آخر.

ومن خلال النماذج المدروسة يمكن تسجيل ثلاث ملاحظات رئيسة:

أولها: أن التضمين الفعلي كان أكثر قبولًا عند كثير من البصريين من التوسع في الحروف؛ لأن الفعل أوسع مجالًا في التعدية، ويمكن أن يحمل معنى فعل آخر، فيأخذ حكمه دون تغيير دلالة الحرف.

وثانيها: أن الكوفيين توسعوا في القول بنيابة الحروف بعضها عن بعض، ولا سيما الفراء، غير أن هذا الاتجاه لا يمكن تعميمه على جميع الكوفيين؛ فقد ظهر في المادة الأصلية أن الطبري، وهو من أعلام المدرسة الكوفية، لم يجز في بعض المواضع تغيير الحرف الذي يقتضيه المعنى.

وثالثها: أن التضمين لا ينبغي أن يكون غاية في ذاته؛ فإذا أمكن تفسير الآية على ظاهرها دون نقل الحرف أو الفعل عن معناه الأصلي، كان ذلك أولى. وهذا واضح في مسألة »أو «في قوله تعالى :﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، إذ أمكن حمل «أو» على الإبهام أو التقريب دون القول بأنها بمعنى «بل». كما ظهر في »بعض « التي لا حاجة إلى حملها على معنى «كل.«

ومن هنا فإن التضمين المقبول هو الذي تؤيده قرينة دلالية أو سياقية، ويكون أقرب إلى سنن العربية، ولا يؤدي إلى إلغاء الدلالة الأصلية للفظ أو الحرف دون ضرورة.

يتضح أن التضمين يمثل إحدى أهم آليات التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم، وأنه نشأ في كثير من المواضع لمعالجة اختلاف التعدية أو اختلاف الدلالة دون اللجوء إلى حذف عناصر من التركيب.

وقد ظهر أن النحاة اختلفوا في حدود التضمين: فمنهم من وسعه ليشمل الأسماء والأفعال والحروف، ومنهم من قصره على الأفعال وما يجري مجراها. كما ظهر خلاف آخر في تفسير بعض حروف الجر: أهو من باب النيابة، أم التضمين، أم المجاز؟

والذي يترجح من خلال النماذج المدروسة أن التضمين الفعلي أكثر انضباطًا من التوسع في نيابة الحروف؛ لأنه يحافظ على دلالة الحرف الأصلية، ويجعل التغيير واقعًا في معنى العامل، وهو ما ينسجم مع مذهب كثير من المحققين.

كما أن التضمين لا ينبغي اللجوء إليه إلا عند الحاجة؛ فإذا استقام التركيب على معناه الأصلي، ولم توجد قرينة تدعو إلى نقله، كان إبقاء اللفظ على أصل دلالته أولى. وبذلك يكون التضمين وسيلة تفسيرية منضبطة، لا أداة لتكثير الاحتمالات والتخريجات.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم يمثل أداة أساسية في تفسير التراكيب التي تتعدد فيها الأوجه الإعرابية، وأن النحاة لم يعتمدوا فيه على القياس النحوي وحده، بل راعوا كذلك السياق والقرينة والسماع والدلالة.

وقد أظهرت الدراسة أن الحذف والتقدير والتضمين من أبرز الوسائل التي اعتمد عليها النحاة في توجيه النص القرآني، وأن اختلافهم في هذه الوسائل أدى إلى تعدد الأوجه الإعرابية وتنوع طرائق تفسيرها. كما تبين أن هذا الاختلاف لا يمكن رده دائمًا إلى الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفيّة، إذ ظهر في عدد من المسائل اختلاف داخل المدرسة الواحدة نفسها.

وتبين كذلك أن قوة القرينة تمثل أساسًا مهمًا في قبول الحذف والتقدير، وأن المحافظة على ظاهر التركيب تكون أولى متى استقام بها المعنى ولم تدعُ الحاجة إلى تقدير محذوف أو الحكم بزيادة حرف. كما ظهر أن التضمين يمثل وسيلة تأويلية أكثر ملاءمة في عدد من المواضع من القول بتناوب الحروف، ولا سيما حين يمكن تفسير اختلاف التعدية بحمل الفعل على معنى فعل آخر.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وبذلك يتضح أن التوجيه النحوي في كتب إعراب القرآن لم يكن مجرد تطبيق آلي للقواعد، وإنما كان عملية اجتهادية تتفاعل فيها الصناعة النحوية مع الدلالة والسياق، وهو ما يفسر جانبًا مهمًا من تنوع التوجيهات الإعرابية في التراث النحوي والقرآني.

أهم النتائج

1. التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن الكريم يمثل وسيلة تفسيرية تقوم على استثمار إمكانات العربية في فهم التراكيب القرآنية، وليس مجرد خروج عن القاعدة النحوية.
2. يُعدّ الحذف والتقدير من أبرز وسائل التأويل النحوي، وقد شمل الأسماء والأفعال والحروف والجمل، وتنوعت دوافعه بين الإيجاز، وإقامة العلاقة الإعرابية، وتفسير البنية الدلالية للتركيب.
3. لا يصح رد جميع مسائل التأويل إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين؛ فقد أثبتت الدراسة وجود خلافات فردية بين النحاة داخل المدرسة الواحدة، كما أثبتت تقارب بعض آرائهم رغم اختلاف انتمائهم المدرسي.
4. يمثل السياق والقرينة عنصرين أساسيين في قبول الحذف والتقدير؛ فالمحذوف لا ينبغي تقديره إلا إذا دل عليه السياق أو اقتضته ضرورة تركيبية واضحة.
5. ظهر أن النحاة كانوا أكثر تسامحًا في بعض أنواع الحذف، ولا سيما ما اتصل بالظروف، في حين كانوا أكثر تحفظًا في مواضع أخرى؛ مما يدل على أن الحذف عندهم لم يكن قاعدة مطلقة.
6. أظهرت الدراسة أن القول بزيادة الحرف ينبغي ألا يكون الخيار الأول في التحليل؛ فإذا أمكن حمل الحرف على معنى صحيح في سياقه، كان إبقاؤه أولى من الحكم بزيادته.
7. يمثل التضمين وسيلة مختلفة عن الحذف؛ فهو لا يقوم على تقدير عنصر غير موجود، وإنما على إشراب لفظ معنى لفظ آخر مع بقاء اللفظ ظاهرًا في التركيب.
8. التضمين الفعلي أكثر انضباطًا من القول بتناوب الحروف في كثير من المواضع؛ لأنه يسمح بالمحافظة على المعنى الأصلي للحرف، مع تفسير اختلاف التعدية من خلال معنى الفعل.
9. كشفت الدراسة عن أهمية الاقتصاد في التأويل؛ فالوجه الذي يحقق المعنى مع أقل قدر من التقدير والحذف والزيادة يكون أرجح، متى وافق أصول العربية ودلالة السياق.
10. يتضح من مجموع النماذج أن النحو العربي لم يكن نظامًا جامدًا، وإنما كان قادرًا على استيعاب التنوع التركيبي في النص القرآني من خلال أدوات التأويل المختلفة.
11. أظهرت كتب إعراب القرآن أن الترجيح بين الأوجه النحوية لا يعتمد على العامل الإعرابي وحده، بل يتداخل فيه المعنى والسياق والسماع والقياس ومراعاة الاستعمال العربي.
12. تكشف الدراسة عن ضرورة إعادة قراءة الخلاف النحوي في كتب إعراب القرآن بعيدًا عن التصنيف المدرسي الجامد؛ لأن كثيرًا من الأحكام الشائعة عن البصريين والكوفيين تحتاج إلى مراجعة نصية دقيقة.

التوصيات

1. توصي الدراسة بإجراء دراسات مستقلة تتناول وسائل التأويل النحوي في كتب إعراب القرآن، مع الفصل بين الحذف والتضمين والزيادة والتأويل بالحمل على النظير.
2. توصي بإعادة دراسة الخلاف البصري الكوفي من خلال النصوص الأصلية للعلماء، وعدم الاكتفاء بما نقله المتأخرون؛ للتثبت من صحة نسبة الأقوال إلى أصحابها.
3. ضرورة العناية بالسياق القرآني عند دراسة المسائل النحوية، وعدم فصل التوجيه الإعرابي عن المعنى الذي يؤديه التركيب.
4. الإفادة من الدراسات الحديثة في تحليل الخطاب والدلالة والسياق في إعادة قراءة مسائل التأويل النحوي في التراث العربي.
5. إجراء دراسات مقارنة بين كتب إعراب القرآن وكتب التفسير؛ للكشف عن العلاقة بين التوجيه النحوي والتوجيه الدلالي في تفسير الآيات.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

6. توصي الدراسة بإنشاء دراسات إحصائية وتحليلية ترصد مواضع الحذف والتضمين والزيادة في كتب إعراب القرآن، وتقارن بين اتجاهات النحاة في تفسيرها.

المراجع:

[1] أبو حيان الأندلسي، م. ب. ي .(1992) .*البحر المحيط في التفسير* .دار الفكر.
[2] أبو عبيدة، م. ب. ا. ا .(1988) .*مجاز القرآن* (محمد فؤاد سزكين، التحقيق). مكتبة الخانجي.
[3] الأخفش الأوسط، س. ب. م .(1981) .*معاني القرآن* (ط. 2، هدى محمود قراعة، التحقيق). مكتبة الخانجي.
[4] ابن جني، أ. ا. ع .(2003) .*الخصائص* (عبد الحميد هنداوي، التحقيق). دار الكتب العلمية.
[5] ابن الشجري، ض. ا. أ. ا. (د.ت.) .*الأمالي الشجرية* .دار المعرفة للطباعة والنشر.
[6] ابن عطية الأندلسي، ع. ب. غ .(2001) .*المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (ط. 1، عبد السلام عبد الشافي محمد، التحقيق). دار الكتب العلمية.
[7] ابن هشام الأنصاري، أ. م. ع. ج. ب. ي .(1957) .*شرح شذور الذهب* (ط. 7، محيي الدين عبد الحميد، التحقيق). المكتبة التجارية الكبرى.
[8] ابن هشام الأنصاري، ع. ب. ي .(1985) .*مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (ط. 6، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، التحقيق). دار الفكر.
[9] الأنباري، أ. ا. ع. ب. م .(1969) .*البيان في غريب إعراب القرآن* (عبد الحميد طه، التحقيق؛ مصطفى السقا، المراجعة). دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
[10] الأنباري، أ. ا. ع. ب. م .(1987) .*الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (ط. 1). المكتبة العصرية.
[11] التميمي، م. ب. ج .(1987) .*جامع البيان عن تأويل آي القرآن* .دار الفكر.
[12] الزجاج، إ. ب. ا. س .(1988) .*معاني القرآن وإعرابه* (ط. 1، عبد الجليل عبده شلبي، التحقيق). عالم الكتب.
[13] الزركشي، ب. ا. م. ب. ع. ا .(1988) .*البرهان في علوم القرآن* (محمد أبو الفضل إبراهيم، التحقيق). دار الجيل.
[14] الزمخشري، م. ب. ع .(1987) .*الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (ط. 3). دار الكتاب العربي.
[15] السفاقسي، ع. ب. م. (د.ت.) .*غيث النفع في القراءات السبع* .دار الفكر.
[16] السمين الحلبي، أ. ب. ي .(1986) .*الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد محمد الخراط، التحقيق). دار القلم.
[17] السيبيوي، ع. ب. ع .(1988) .*الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، التحقيق). مكتبة الخانجي.
[18] الشرازي، أ. ع .(1976) .*المسائل الشيرازيات* (علي جابر المنصوري، التحقيق). جامعة عين شمس.
[19] العكبري، أ. ا. ع. ب. ا. ح .(1976) .*التبيان في إعراب القرآن* (علي محمد البجاوي، التحقيق). عيسى البابي الحلبي.
[20] الفراء، أ. ز. ي. ب. ز .(1980) .*معاني القرآن* (ط. 2، محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، التحقيق). عالم الكتب.
[21] القيسي، م. ب. أ. ط. (د.ت.) .*مشكل إعراب القرآن* (حاتم صالح الضامن، التحقيق). مؤسسة الرسالة.
[22] القرطبي، م. ب. أ. ا .(1964) .*الجامع لأحكام القرآن* (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، التحقيق). دار الكتب المصرية.
[23] المبرد، م. ب. ي .(1994) .*المقتضب* (محمد عبد الخالق عضيمة، التحقيق). عالم الكتب.
[24] النحاس، أ. ج. أ. ب. م .(1977) .*إعراب القرآن* (زهير غازي زاهد، التحقيق). مطبعة العاني.
[25] الرازي، ف. ا. م. ب. ع .(2000) .*مفاتيح الغيب* (ط. 3). دار إحياء التراث العربي.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[26] الرضي الاستراباذي، م. ب. ا. ح. (د.ت.) *شرح كافية ابن الحاجب*. دار الكتب العلمية.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJHAS** and/or the editor(s). **AJHAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).